مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الدستور

التاريخ: ١٩٧٨/٧/٧

أسرار أطول اجتماع

لحزب اليسار المصري

لا تزال اجراءات حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي والتي اتخذها الرئيس المصري محمد انور السادات تثير ردود فعل واسعة النطاق على المستويين الداخلي والخارجي .

ولقد استهدفت هذه الاجراءات احزاب المعارضة في مصر وبالتحديد حزبي اليسار والوفد الجديد ـ وفور اعلان نتيجة الاستفتاء الجماهيري على المبادىء الستة ، اعلن حزب الوفد حل نفسه والتوقف عن العمل السياسي !

ولا يستطيع احد ان يقرر ما اذا كان « الوفد » حكيما في اتخاذ مثل هذا القرار الذي افقده مركزه السياسي وخفت قاعدته الشعبية ؟ ام ان « قرار الحل » كان ردا طبيعيا على الاجراءات التي استهدفت المساس بقياداته والتدخل في شؤونه الداخلية ؟!

وبعد ما اعلن الوفد حل نفسه توقعت كل الاوساط السياسية ان يتبعه حزب التجمع الوطني التقدمي بقرار مماثل بوقف نشاطه السياسي .. وكانت هناك من الدلائل ما يشير الى ذلك .. فقد اصدر حزب التجمع بيانا وزعه على الجماهير ناشدها فيه مقاطعة الاستفتاء وهاجم فيه المبادىء الستة .. ثم اصدر النائب العام قرارا بمصادرة عددين من جريدة « الاهالي » الاسبوعية المعارضة .. ثم احيل السيد خالد محي الدين رئيس الحزب للتحقيق معه بتهمة السب في شخص وزير الاعلام المصري .. ثم اعلن رفع الحصانة عن عضو اليسار « النشيط » ابو العز الحريري بتهمة التحريض على تفتيت الوحدة الوطنية !

.. وفي الشهر الماضي دعا حزب التجمع هيئته التأسيسية لاجتماع موسع لتقرير مصير الحزب والعمل السياسي في ظل الاجراءات الاخيرة .. وفي نهاية الاجتماع اصدر الحزب بيانا اعلن فيه « امتناعه عن العمل السياسي الى حين تتراجع الحكومة عن اجراءاتها الاخيرة ! وايقاف جريدة الاهالي واستبدالها بنشرة داخلية للحزب !

... ولكن ماذا دار في اروقة الاجتماع الخامس للهيئة التأسيسية لحزب التجمع الوطني ؟ ولماذا اصدر الحزب قراره بوقف جريدة الاهالي ؟ وماذا قال لطفي الخولي في اجتماع حزب اليسار ؟

... تضم الهيئة التأسيسية لحزب التجمع « ٤٥٤ » عضوا حضر منهم للاجتماع « ٣٩١ » عضواً ، وتغيب بقية الاعضاء لوجودهم خارج القاهرة ووجود « ١٤ » عضوا منهم داخل المعتقلات !

خالد محي الدين : لم « نجمد » نشاط الحزب

وكان اول المتحدثين هو السيد خالد محي الدين رئيس الحزب الذي القى كلمة قصيرة شرح فيها ابعاد البيان الذي اصدره الحزب والذي قالت عنه الصحف المصرية انه قرار من حزب التجمع « بتجميد » نشاطه السياسي ! وقال السيد خالد محي الدين : اننا لم نقرر في البيان « تجميد » نشاط الحزب بل قررنا « الامتناع » عن القيام باي نشاط حزبي او جماهيري الى حين تتراجع الحكومة عن اجراءاتها الأخيرة ! وفارق كبير بين هذا وذاك !

ثم طرح رئيس حزب اليسار سؤالا على أعضاء الهيئة التأسيسية طلب فيه تقريرا عن مستقبل الحزب في ظل الاجراءات الاخيرة وتحديد اولويات العمل في المرحلة التالية .. ودعا مقرري المحافظات للاجابة على هذا السؤال !

وبعد كلمة السيد خالد محي الدين طلب من الصحفيين ومراسلي وكالات الانباء مغادرة القاعة ـ وفي داخل القاعة بدأ الحوار بين اعضاء الهيئة التأسيسية لحزب التجمع ومقرري المحافظات .

وتحدث الدكتور عبد المنعم خربوش مقرر الحزب بالاسكندرية وعضو السكرتارية العامة لحزب التجمع

وبعد كلمة الدكتور خربوش فتح باب النقاش حول مصير الحزب .. وطالب ثلاثة اعضاء بالغاء الحزب ، ووقف نشاطه تماما ، بينما طالب بقية الاعضاء بوضع الثقة في السكرتارية العامة للحزب وتفويضها في اتخاذ ما تراه مناسبا بشأن مصير الحزب على ان تدعو الهيئة التأسيسية اذا ما جدت ظروف جديدة تستلزم ذلك !

... وبعد مناقشات مستفيضة استغرقت خمس ساعات رفعت الجلسة لتناول الغذاء .. ولم يغادر الاعضاء القاعة بل قدمت اليهم وجبة غذائية من ساندويشات الفول والطعميه ! واستؤنف اجتماع الهيئة التأسيسية للحزب بعد ذلك وكان اول المتحدثين الصحفي اليساري المعروف لطفي الخولي عضو السكرتارية العامة لحزب اليسار .

وفي البداية ... هاجم لطفي الخولي الاجراءات التي

اتخذتها الحكومة ونتيجة الاستفتاء وقال : ان ما يحدث في مصر هو نكسة للديمقراطية !

وانتقد الخولي اعطاء المدعي العام الاشتراكي سلطات استثنائية فوق سلطات القضاء ، واضاف ان حركة التصحيح في مايو دعت لالغاء المعتقلات وقوانين العزل السياسي وها هي الحكومة تعيد هذه الاجراءات وتدعو لعزل « الوطنيين » عن العمل السياسي واقصائهم من مواقعهم !

وتعرض السيد الخولي في كلمته — التي قوبلت بتصفيق حاد من جانب اعضاء الهيئة التأسيسية للحزب — للمادة ١٣٨ من الدستور والتي تنص على « ان السياسة الداخلية والخارجية للدولة يقررها رئيس الجمهورية بالاتفاق مع الحزب الحاكم » ! وقال : ان الذين يتهموننا بمخالفة الدستور هم أول الذين يخالفون مواده ، وضرب عدة امثلة على مخالفة المادة ١٣٨ من الدستور !

● اقرت الحكومة مشروع هضبة الاهرام وبدء في تنفيذه بالفعل رغم هجومنا الشديد على المشروع — وبعد موافقة الحكومة طالب الرئيس السادات باعادة النظر في المشروع وتقرر بعد ذلك الغاؤه — وهذا دليل واضح على انعدام التنسيق بين الاجهزة الحاكمة في مصر ، وهذه مخالفة دستورية صريحة — ونفس الشيء حدث بالنسبة لقانون الضرائب !

نريد حوارا ديموقراطيا !

.. وفي نهاية كلمته طالب السيد لطفي الخولي بتوجيه الدعوة للرئيس السادات — بوصفه الحكم بين السلطات — لاجراء « حوار ديموقراطي » بين القوى والاحزاب السياسية المختلفة في مصر شريطة ان يصدر الرئيس قرارا بوقف العمل « بقوانين الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي » طوال فترة الحوار .

ثم يكون للشعب — بعد ذلك — الحق في اختيار القوى التي تكمل المسيرة الديموقراطية !

وجرى التصويت على طلب الخولي فوافق اعضاء الهيئة التأسيسية جميعا عدا ثلاثة اعضاء اعترضوا !

... ولكن لماذا قرر حزب التجمع وقف جريدة « الاهالي » الاسبوعية ؟؟

على هذا السؤال اجاب السيد خالد محي الدين رئيس الحزب ورئيس تحرير الاهالي فقال :

لقد تعرضت صحيفة « الاهالي » لمصادرة العدد الـ ١٩

.. وهذا يتنافى مع ابسط قواعد الديموقراطية

وحرية الصحافة .. وتبعا لقانون الصحافة في مصـــر فان الصحف تتبع الاتحاد الاشتراكي ـــ وقد طلب ان يطبق ذلك على الصحف الحزبية الثلاث وان يكون للاتحـــاد الاشتراكي ٥١ بالمئة وللحزب ٤٩ بالمئةمن ميزانية الصحيفة .. وهذا يخول الاتحاد الاشتراكي سلطة تعيين رئيس التحرير والتدخل المباشر في صميم عمل الصحيفة !

ولقد رفضنا الاستجابة لهذا الطلب وقررنا وقـــف اصدار جريدة الاهالي لاننا نرفض ان تكون قطعة في ديكور المعارضة !

.. .وبعد ثماني ساعات انتهى اطول اجتماع للهيئة التأسيسية لحزب التجمع الوطني منذ بداية عملـــــه السياسي اصدر بعدها بيانه الذي قرر فيه « الامتنـــاع عن القيام بأي نشاط حزبي او جماهيري حتى تتراجـــع الحكومة عن اجراءاتها الاخيرة » !

والسؤال الان هو .. متى يحين لحزب اليسار المصري ان يعاود نشاطه السياسي ؟!